# الفصل التاسع

# الديمقراطية في المجال الاقتصادي

**تمهيد:**

تعرف بعض الدول الإفريقية برامج ما يسمى بالخصخصة إن في وسائل الإنتاج الصناعي أو في المجال الخدماتي. وإذا كان لكل شيء تاريخ ولابد، في بعض الأحيان، من الرجوع إلى الوراء لتحديد مكانة الشيء في الوقت الحاضر. فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بالكاد الدول الإفريقية ألفت نفسها غداة الاستقلال (Indépendance)، أمام أوضاع لاتحسد عليها، فالأفارقة لم يكن لهم أدنى حق في أي ملكية كانت إلى درجة أن تأسيس مزرعة لتربية المواشي بشكل شرعي، كان من الأمور المحظورة. وفي بعض الدول الإفريقية كالموزمبيق مثلا لم يكن مسموحا لك حتى بأن تكون بقالا أو عطارا أو ما شابه ذلك اللهم إلا إذا امتهنت مسح الأحذية في الشوارع أو خدمة البيوت.[1]

وأول ما قامت بين الدول الإفريقية بعد نيلها الاستقلال (Indépendance) هو قيامها بتطهير القطاع البنكي الذي كانت رساميله تعود إلى الدول المستعمرة، والتي كانت تعتبر بنوك الدول الإفريقية فروع لها في مستعمراتها القديمة، وعندما طالبت بعض الدول الإفريقية تقديم الحسابات من الدول التي كانت تستعمرها اكتشفت أنها كانت في حالة إفلاس كلي، فكان أن تم غلقها، واستحداث بدائل أخرى، لأن الدولة ستتكفل بتعويض الأشخاص، وتم استحداث بنوك للخدمات العمومية.

وبداية من التسعينيات، وحتى وقتنا الراهن تم الشروع في برنامج الخصخصة الكبيرة – وذلك بعد مفاوضات مع **بروتن وودز** – في المؤسسات

---

[1] المرجع السابق.

الكبرى، وكانت القاعدة الأساسية في ذلك هي المناقصات. ثم خصخصة وسائل الاتصال كالسكك الحديدية والطرق السريعة، والجمارك، واستقلالية القضاء، وبعضها قام بمراجعة دستوره، ولاسيما، الجانب الخاص برئيس الدولة. إذ يمكن لهذا الأخير أن يعزل بأغلبية ثلث النواب وإذا كان هناك اتهام ضد رئيس الدولة، فإن ثلث النواب يستطيع تقديم التماس، ويتم توقيف رئيس الدولة إذا صادق على ذلك ثلثي النواب لتحاكمه المحكمة العليا بعد ذلك، وتدينه وتعزله.

والمفترض أن المجلس الأعلى للقضاء يجب أن يقدم التقارير إلى البرلمان سنويا. وهذه الوسيلة هي التي تحترم **الاستقلالية**. فالحكومة مسئولة أمام المجلس وأمام رئيس الدولة لأن هيئة رئيس الدولة **هيئة سيادة** بفعل **الشرعية الديمقراطية** (Démocratie). فالرئيس منتخب بالاقتراع السري المباشر للمواطن، أي أن الرئاسة هيئة غير مرتبطة باسم معين ولكنها ذات **شرعية ديمقراطية**.

إن وجود الديمقراطية (Démocratie) أكثر أهمية من وجود الأحزاب في حد ذاتها أو وجود تعددية في المجتمع التي لاتقتصر أو لاتنغلق في وجود الأحزاب. إن وجود الأحزاب يمكن أن يكون وسيلة لخنق الديمقراطية (Démocratie). إلا أنه، في حالة وجود مجتمع مدني (Société civile) قوي وصحافة حرة، وعدالة مستقلة، وانتخابات منتظمة يحترم فيها رأي المواطن ومنظمات اجتماعية تستحدث وتتطور وتنمو وتتدخل، فإن ذلك من شأنه أن يساعد على بروز ثقافة ديمقراطية، خاصة في جانبها التعددي ليس الحزبي كما

قد يتبادر إلى الذهن ولكن التعدد الديني والعرقي والسياسي، وأيضا، في تعدد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، احترام هذه التوجهات ولو كان أصحابها يشكون الأقلية.

وقد تم حتى الآن، تعزيز الاستقرار في **إثيوبيا وأوغندا** والى درجة أقل **كينيا**، كما تم احتواء الأوضاع في **رواندا وبوروندي** وفي **تنزانيا وكينيا** تقدمت الدمقراطية (Démocratie)، أما السودان فإنه يسير بخطى حثيثة نحو تحقيق سلام ترعاه أمريكا، كما أن جيبوتي تقدمت باتجاه الدمقراطية (Démocratie) والمصالحة الوطنية و لم يبق إلا الصومال التي تكثف الجهود راهنيا لدفعه نحو تحقيق المصالحة فيها وإعادة سلطة الدولة.

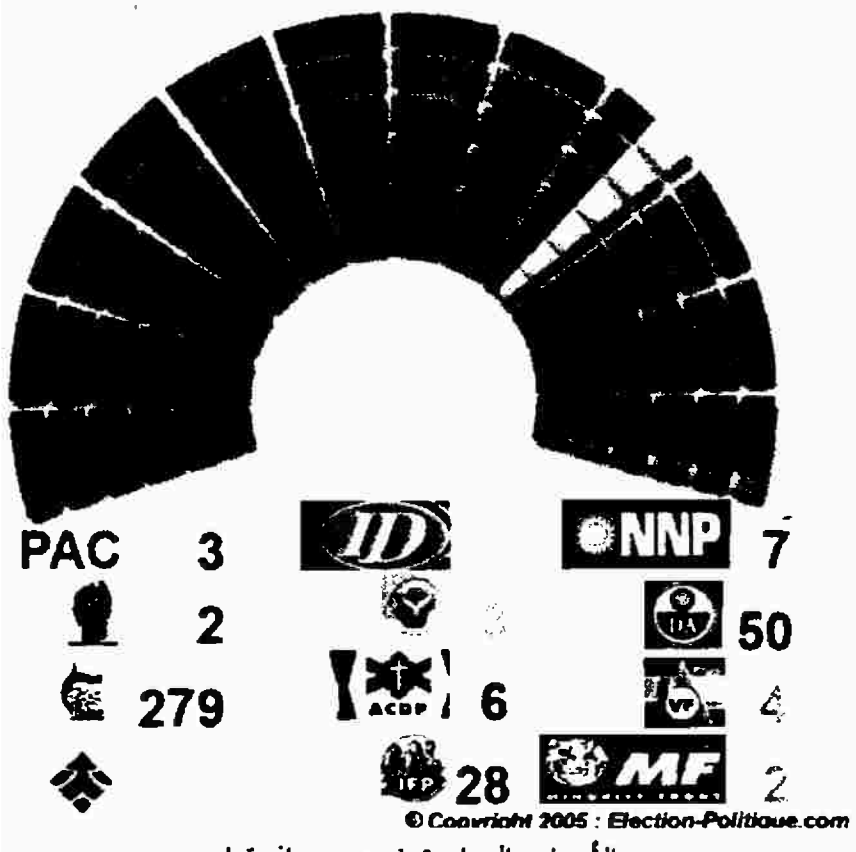


الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا

## المبحث الأول

## خطة أوباسنجو الطموحة

تهدف خطة **أوباسنجو** فرض إصلاحات ديمقراطية على دول القارة الإفريقية، وخلق تكامل اقتصادي بين جميع دول القارة، مع إيجاد آليات مشتركة لفضّ النزاعات، وحتى التدخل العسكري إن لزم الأمر ذلك. وقد واجهت خطة **أوباسنجو** تحفظات خاصة تطبيق الديمقراطية (Démocratie) ومحاربة الفساد، واحترام حقوق الإنسان (Droit de l'homme)، وإعطاء المشروعية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم فضّ النزاعات، ولهذا واجهت عراقيل كثيرة، رغم دعمها من أمريكا.

إلا أن التغيرات الهامة التي شهدتها القارة الإفريقية أدت بدورها إلى تغيير خط مبادرة **أوباسنجو** من النجاح، فقد سقط النظام العنصري في **جنوب إفريقيا**، وتولت الحكم هناك حكومة وطنية ديمقراطية، وانتخب **نيلسون مانديلا** في سنة (1994م) كرئيس لجنوب إفريقيا، ثم تعاقب سقوط الدكتاتوريات وقيام الديمقراطيات في دول مثل: **السنغال وكينيا، ثم نيجيريا** نفسها التي عاد **أوباسنجو** إلى الحكم فيها بعد عشرين سنة من تسليمه السلطة إلى حكومة منتخبة في سنة (1979م)، وأدى هذا بدوره إلى تبني أقوى الدول نفوذا في القارة الإفريقية أفكار **أوباسنجو**.[1]

---

[1] الإصلاح الأمريكي بإفريقيا، الشروق (صحيفة جزائرية)، العدد1015، 3أبريل2004م.

وقد تبلورت هذه التوجهات في سنة (2002م) في مشروع جديد عرف باسم **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا** نيباد (NEPAD) . وتهدف المبادرة إلى التركيز على التنمية والحكم الصالح، وتعميق الشراكة مع الدول المانحة من أجل زيادة المعونات إلى الدول التي تنجح في تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي والشفافية في الحكم، والذي يعد شرطا أساسيا تضعه الدول الصناعية الكبرى مقابل الزيادة في حجم مساعدتها لإفريقيا ومسح بعض ديونها وتحويل البعض الآخر إلى استثمارات.

ويدعم خطة نيباد (NEPAD) التي أطلقتها مجموعة من قادة الدول الإفريقية منذ أكثر من عامين من بينهم الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، الدول الصناعية الممثلة في مجموعة الثمانية الكبار و**الاتحاد الأوروبي** ( L'union européenne). وقد لاقت خطة نيباد إجماعا كبيرا لدى هيئة **المجتمع الدولي** (Communoté internationale)كمبادرة إفريقية تقدم طرحا جديدا لتنمية القارة الإفريقية.

وإذا كان المفترض في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمعروفة **بالنيباد** أن تلقى الترحيب، وبالتالي، تحسين أداء هذه الآلية فإن هناك من وجّه انتقادات حادّة إلى هذه المبادرة مثل **ليبيا**، التي اتهمت القائمين عليها بأنهم موالون للغرب يسعون إلى فرض اصلاحات وقيم مملاة من الخارج.

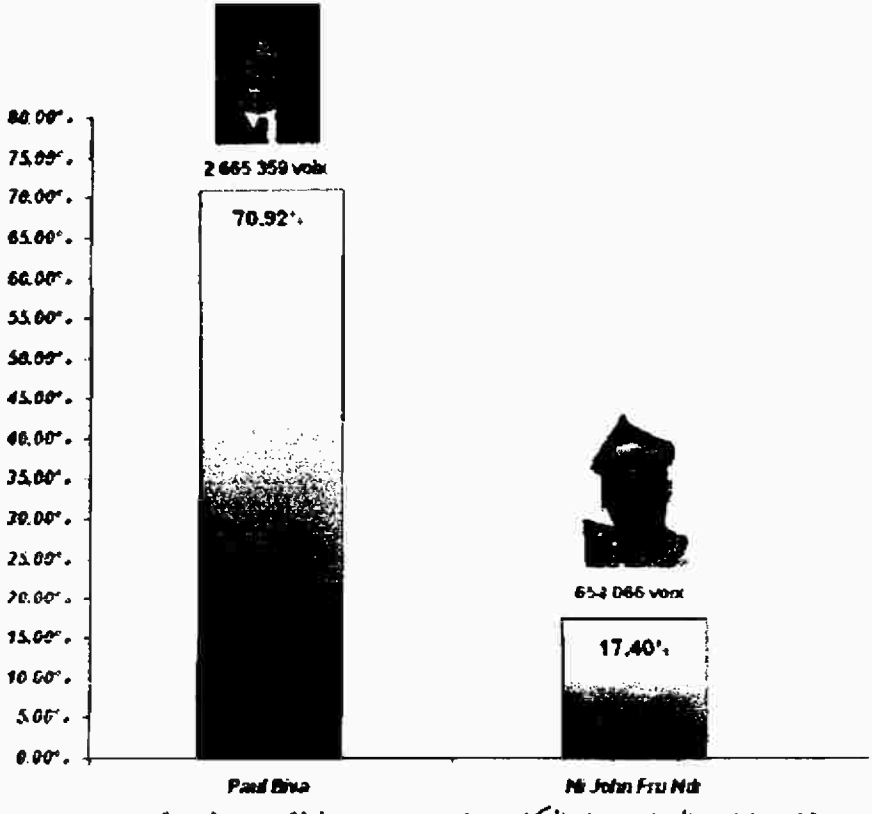


الانتخابات الرئاسية في الكاميرون (www.election-politique.com)

## المبحث الثاني

# التحول الديمقراطي في المغرب العربي

في المغرب العربي هناك مؤشرات ايجابية للإصلاحات السياسية والديمقراطية (Démocratie). فالجزائر قطعت أشواطا كبيرة في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) والانبعاث الاقتصادي وخصخصة كثير من المؤسسات لجهة التسيير الإداري القويم، وذلك بفضل حنكة الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** ودهائه كدبلوماسي، فهو يملك الكاريسم والطاقة والإصرار اللازم للدفع ببلاده نحو التقدم والرخاء. إنه بحق **رجل الموقف**.

إن الإستراتيجية الجديدة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تمثلت في استغلال التراكم الدبلوماسي الايجابي الذي تحظى به الجزائر، وموقف الجزائر على الصعيد الدولي. لقد كانت الجزائر شديدة النشاط في نزاعات أخرى، والعمل على إعادة بعث الجانب الاقتصادي والوئام السياسي، وهي عوامل تلقى اهتماما من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين خاصة إصدار **قانون الوئام المدني** الذي أعلنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والعفو عن آلاف السجناء الإسلاميين غير المتورطين في أعمال القتل، ثم إصداره المرسوم الرئاسي في يناير سنة (2000م) المتعلق بالعفو عن جميع أعضاء" **الجيش الإسلامي للإنقاذ** " ونزولهم من الجبال والتحاقهم بذويهم. وهكذا أصبحت الجزائر **دولة محورية** في القارة الإفريقية إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا.

أما تونس فتعرف ازدهارا اقتصاديا وتطورا سياسيا وديمقراطيا في مظهره، مع التحفظ في عنصر حقوق الإنسان (Droit de l'homme) الذي لايزال من الأمور المقلقة، فالمعارضة لاتزال مضطهدة، والصحافة مكممة، والمساجين يعذبون، في عهد الرئيس **زين العابدين بن علي**.

إن الاهتمام الأكثر وضوحا إزاء منطقة المغرب العربي، منذ مدة طويلة يتمثل في مبادرة **إيزيستات eizenstat**[1] الذي يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا، والذي يعتمد برنامجه في الأساس على

---

[1] هي تكثيف التعاون بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب، ويتضمن هذا البرنامج 4 ملايين من التمويلات الأمريكية يذهب نصفها للجزائر لتدعيم عمليات الشراكة وأصبحت تحت قيادة بوش مبادرة تنمية التعاون بين الولايات المتحدة وإفريقيا الشمالية ( L'afrique du nord) تحمل عنوان البرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا(U.S. NORTH AFRICA PROGRAM) (N.A.P).

وتندرج في إطار هذا البرنامج عدة عمليات دعم مالي للجزائر ولاسيما لمساعدة المؤسسة الوطنية المكلفة باستغلال الذهبENOR . وتستعد هذه الأخيرة لتسليم أولى سبائك الذهب المنتجة بشكل صناعي في الجزائر انطلاقا من مناجم (تيراك أمسمسة) في منطقة الهقار. وستمنح مؤسسة EXIM BANK قرضا يتراوح بين50 ,70 مليون دولار للجزائر خلال الخريف المقبل في إطار برنامجNAP، هذا البرنامج الذي يبدو أنه مرتبط بالتمويلات الممنوحة وتضمنه هيئة ائتمان القروض البنكية. وقد حددت هذه المؤسسة سقف القروض في اتجاه الجزائر في حدود ملياري دولار أمريكي.

وتبقى الولايات المتحدة من بين الشركاء الاقتصاديين الأوائل للجزائر، إلا أن التزامات هذا البلد تبقى مقتصرة أساسيا على قطاع المحروقات حيث استثمرت المؤسسات الأمريكية حتى الآن أكثر من3 مليارات دولار في مجالات استغلال وتطوير آبار البترول والغاز في الجزائر، وتعتزم استثمار3 ملايير دولار أخرى من الآن إلى سنة ألفين وخمسة في مجال المحروقات.

وإجمالا، يبقى الاستثمار الأمريكي خارج المحروقات محتشما، فباستثناء تواجد بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل: كوكا كولا، بيبسي كولا، سيتي بنك فليس هناك أي التزام معتبر حتى الساعة.

تشجيع الخصخصة، والتبادل التجاري (échange international) داخل المنطقة، والاستثمار الأمريكي في المغرب العربي. وحاليا تشكل الولايات المتحدة زبون الجزائر الأول في مجال استيراد الغاز الطبيعي، وهو الشيء الذي يؤلف أهم العناصر من بين المصالح الكلاسيكية.

## استثمارات (بملايين الدولارات الأمريكية التقريبية)

| | 1991 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|
| و.أ – المغرب | 37 | 41 | 61 | 43 |
| و.أ – الجزائر | – | – | – | [19.757 د.م] |
| و.أ – تونس | – | – | 1 | – |
| فرنسا – المغرب | 126 | 132 | 200 | 93 |
| فرنسا – الجزائر | – | – | – | [1962 د.م] |
| فرنسا – تونس | – | – | 35 | – |
| إسبانيا – المغرب | 110 | 74 | 27 | 25 |
| بريطانيا – المغرب | 11 | 120 | 166 | 32 |
| السعودية – المغرب | 28 | 27 | 32 | 16 |
| السعودية – تونس | – | – | 15 | – |
| إيطاليا – المغرب | 11 | 6 | 5 | 5 |
| إيطاليا – الجزائر | – | – | – | [5008 د.م] |
| إيطاليا – تونس | – | – | 46 | – |

المصدر: دراسة الاستثمارات لدولية، ص V، وزارة م.أ.م. ص 9، 278، 404.

**التجارة: الصادرات و الواردات (بملايين الدولارات) الرتبة بين قوسين.**

| | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا – المغرب(1/1) | 1303/1751 | 1228/1529 | 1250/1627 | 1400/1866 | 1344/1721 |
| فرنسا – الجزائر (1/1) | 2215/1585 | 2038/2100 | 1689/2240 | 1326/2367 | 1203/2449 |
| فرنسا – تونس (1/1) | 1094/1638 | 1143/1668 | 1232/1780 | 1536/2024 | 1420/1878 |
| و م أ – المغرب (8/3) | 149/435 | 126/672 | 142/620 | 160 559 | 164/612 |
| و م أ – الجزائر(2/3) | 2037/763 | 1553/954 | 1609/131 | 1414/1372 | 1429/1293 |
| و م أ – تونس(11/4) | 33/320 | 32/358 | 48/427 | 69 400 | 75/320 |
| ايطاليا – المغرب 4/5 | 222 /457 | 193 /418 | 231 / 486 | 269/489 | 299/590 |
| ايطاليا – الجزائر 1/3 | 2794 /1187 | 2415/1242 | 2220/952 | 1535/931 | 1920/947 |
| ايطاليا – تونس (2/2) | 690 /1168 | 620/1134 | 886/1000 | 1021/1209 | 1143/1452 |

**المصدر**: المجلد السنوي الإحصائي للتجارة : (م.أ.م) ص. 8، 700، 1003

أما المغرب، فيتميز باستقرار ملكي شعبي تمت إعادة تأكيده مؤخرا، وبزيادة اقتصادية متدرجة وبخصخصة تتميز بشفافية أكثر فأكثر تميزها أمثلة حديثة ملفتة للانتباه كميدان الاتصالات، وتعاون دبلوماسي، فقبل انتقال الحكم كان المظهران اللذان يلفتان الانتباه هما **الإنتاج الاقتصادي** ونجاح **تجربة التداول**، المرتبطين بعصر **حكومة اليوسفي**، وبالتالي، جلب الانتقال الملكي دعما صارما وصريحا لهذه الحكومة ولسياستها في ميدان الإصلاح والمنافسة الاقتصادية.

وبشأن المسألة الصحراوية، يبقى، رسميا، الموقف الأمريكي الذي يساند خطة **بيكر** الموفد الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومرتبطا مظهريا باستفتاء **تقرير المصير**. وإذا كان **بيكر** لعب دور الوسيط بعد أن أفرغت إمكانية الاستفتاء (Référendum) من محتواها، فإن بيكر اكتشف بسرعة أن هذا الدور غير مناسب. ولم يقر **كوفي عنان** شخصيا إلا مؤخرا بأن هذا الاستفتاء (Référendum) لا يمكنه أن يتم قبل سنوات، وأنه لابد من البحث عن الوساطة (Médiation) من جديد. ويبقى أن المهم في هذه الأزمة هو الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدين الجارين، أي أن يتم اتفاق (Accord) ودي بين المغرب و**البوليساريو** والالتزام بمواثيق الشرعية الدولية.

استثمارات (بملايين الدولارات الأمريكية التقريبية)

| | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] - الغرب | 8 | 7 | 19 | 6 | 12 |
| [illegible] - الجزائر | 6 | 52 | 0 | 135 | 228 |
| فرنسا - الغرب | 71 | 65 | 131 | 124 | 55- |
| فرنسا - الجزائر | 5 | 12 | 11 | 2 | 1 |
| اسبانيا - الغرب | - | - | 24 | 33 | 43 |

**المصدر**: المجلد الإحصائي السنوي للإستثمارات المباشرة (م.ت.ت.) 1997 - ص. 108،135 .

إن مبادرة إيزنستات (eizenestat)،[1] بكل المقاييس محفّز لدول المغرب العربي للاستثمارات الأجنبية والتنموية، خاصة أن المبادرة لاتتوجه لبلـــد دون آخر ولكن لدول المغرب في مجموعها، وهي مبادرة تعطي ماهية وجوهرا لاتحاد المغرب العربي (UMA). ولابد من الإشارة إلى أن هذه المبادرة ليست برنامج مساعدة واستثمار مباشرين، بل برنامجا يهدف إلى جعل بلدان المنطقـــة أكثـــر جاذبية للاستثمارات الخاصة. فتسيير الدين والانبعاث الاقتصادي والخصخصة

---

[1] انتقالية واستشفاف، العدد3، سنة2001، نقلا عن صحيفة (liberté)، جزائرية، 11 يونيو سنة2001، بوش يعيد بعث إيزنستات المتمثلة في تكثيف التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب، ويتضمن هذا البرنامج (4) ملايير من التسويلات الأمريكية يذهب نصفها للجزائر لتدعيم الشراكة وأصبحت تحت قيادة بوش مبادرة تنمية التعاون بين الولايات المتحدة وإفريقيا الشمالية (L'afrique du nord) تحمل عنوان البرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا (us north Africa program).

وتندرج في إطار هذا البرنامج عدة عمليات دعم مالي للجزائر ولاسيما لمساعدة المؤسسة الوطنية المكلفة باستغلال الذهب(enor). وتستعد هذه الأخيرة لتسليم أولى سبائك الذهب المنتجة بشكل صناعي في الجزائر انطلاقا من مناجم (تيراك أمصمصة) في منطقة الحقار. وستمنح مؤسسة (exim bank) قرضا يتراوح بين (50) و (70) مليون دولار للجزائر خلال الخريف المقبل في إطار برنامج (nap)، هذا البرنامج الذي يبدو أنه مرتبط بالتمويلات الممنوحة وتضمنه هيئة ائتمان القروض البنكية. وقد حددت هذه المؤسسة سقف القروض في اتجاه الجزائر في حدود ملياري دولار أمريكي.

وتبقى الولايات المتحدة من بين الشركاء الاقتصاديين الأوائل للجزائر، إلا أن التزامات هذا البلد تبقى مقتصرة أساسا على قطاع المحروقات حيث استثمرت المؤسسات الأمريكية حتى الآن أكثر من (3) ملايير دولار أخرى من الآن إلى سنة (2005) في مجال المحروقات.

ويبقى الاستثمار الأمريكي خارج المحروقات محتشما، فباستثناء تواجد بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل: كوكا كولا، بيبسي كولا، صيتي بانك فليس هناك أي التزام معتبر حتى الساعة.

والتسيير الإداري القويم بل والدمقرطة تبقى من اختصاصات الدول في حد ذاتها.

والجدير بالذكر، أن مبادرة إيزنستات (eizenstat) أي الشرق الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا، ليست شبيهة بمخطط (مارشال) كما قد يتوهم البعض الذي كان بحق مخطط إنعاش وإعادة بناء بعد حرب مدمرة، خاصة ألمانيا وذلك بعد الحرب العالمية الثانية. فمبادرة (إيزنستات) ليست مخطط مارشال لإفريقيا أو بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (La mer méditerranée)لأن الوضعيات تختلف.

إن مبادرة (إيزنستات) هي لمساعدة بلدان المنطقة حتى تكون مهيأة لاستقبال الاستثمارات الأمريكية الخاصة، وأن هذه المبادرة تكون مفيدة بالنسبة لأي مستثمر آخر، وبالتالي، جعل منطقة المغرب العربي أكثر جاذبية، بالنسبة للمستثمر الأوروبي فرنسيا أو ألمانيا أو ايطاليا أو غيره. فمع أن المبادرة أحادية الجانب إلا أنها في نهاية المطاف ستعود بالفائدة على المجتمعات أو الأمم برمتها.

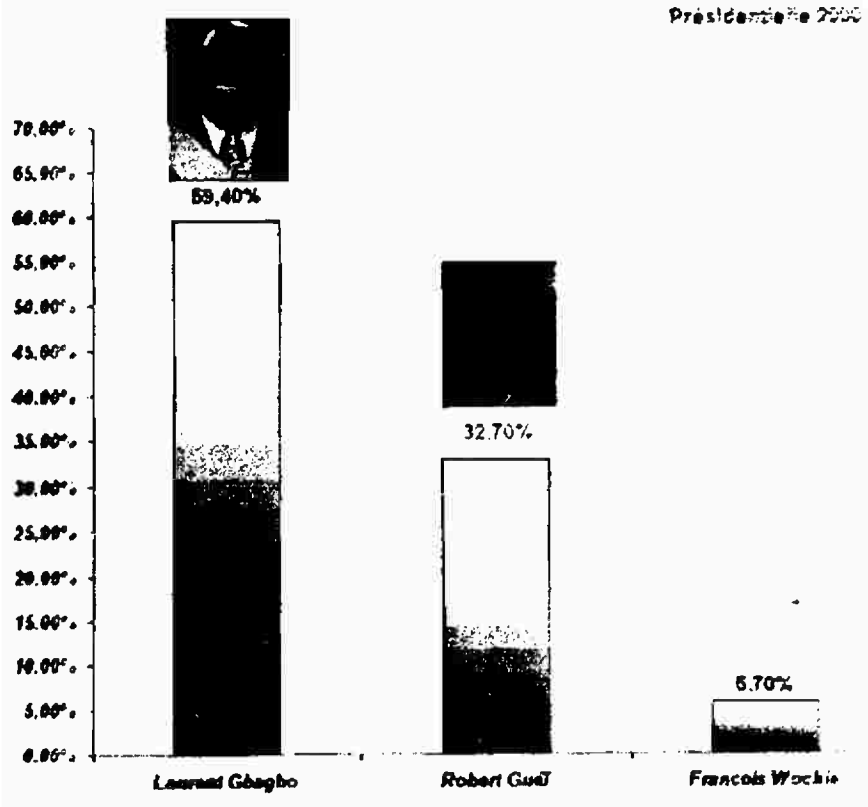


الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج (www.election-politique.com)